

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة العراقية

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

" الفكر السياسي عند المفكر محمد عابد الجابري "

بحث من إعداد

أ . م . د زياد جهاد حمد

ملخص البحث : يحاول هذا البحث ان يسلط الضوء على بعض الجوانب الفكرية عند المفكر محمد عابد الجابري الذي يعد من أبرز المفكرين العرب المعاصرين , وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث , في المبحث الاول تم التعرض لمفهوم العلمانية في فكر محمد عابد الجابري بينما تناول المبحث الثاني مفهوم الديمقراطية في فكر الجابري . اما المبحث الثالث فتم تخصيصه للحديث عن مفهوم الحرية في فكر الجابري , ثم انتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات وقائمة المصادر .

Abstract:-

This research is trying to study the political thought of the Arab thinker Mohammed abed Al-jabery who considered as one of the most important Arab thinkers in contemporary period ' the research divided to three axes specialized the first axe deal with the secularism in Al-jabery thought . While the second axe specialized in the concept of democracy in Al-jabery thought. In the third axe we talked about the concept freedom in Al-jabery thought. Finally the research ended for conclusion including important conclusion and reference list

مقدمة

الحديث عن قضايا الفكر السياسي العربي ، والذين تصدوا لهذه القضايا من مفكرين وباحثين ، حاولوا ان يسلطوا الضوء على اهم الاشكاليات والازمات التي تكتنف الواقع العربي ، مكرسين جهودهم حول طرح الافكار والآراء والطروحات لإيجاد الحلول الناجحة لها . والمفكر محمد عابد الجابري من المفكرين العرب القلائل الذين حاولوا ايجاد فكراً سياسياً وسطياً يمزج بين الماضي والمستقبل ، محاولاً إيجاد حلول لمشكلة الاصاله والمعاصرة ، بحيث العودة الى الاصول الحقيقية للتراث وموائمتها مع المعاصرة من التجديد والحداثة . لقد نظر الجابري الى ثلوث الحداثة السياسية المعاصر ممثلاً بالعلمانية اولاً التي نظر اليها على انها نتاج وتراكم تاريخي قديم ، وهذا ما سوف نعرفه في ثنايا البحث ، كذلك انتقل الجابري في الحديث عن الديمقراطية التي عدّها من المفاهيم الكثيرة الاستعمال لكنها في نفس الوقت من المفاهيم التي يصعب تحديدها واعطائها تعريفاً واحداً يكون محل اتفاق الجميع ، وهو ما يدفعنا الى تتبع تاريخ هذه الكلمة لعل ذلك يساعدنا على معرفة المقصود منها ، والذي تغير تبعاً لحركة تطور التاريخ ، إذ اختلف مفهومها من زمان الى اخر . ان تحليل الواقع في نظر الجابري هو السبيل الوحيد الذي يسمح ببناء خطاب في البيئة العربية ، يفتح لها افاقاً نظرية ايجابية ويطرح إمكانيات التحقق الفعلي للممارسة الديمقراطية دون الانحسار في " عنق الزجاجة " . ويطرح الجابري مفهومه الخاص حول الحرية منطلقاً من رؤيته لها وهي انه ليس لحرية الانسان دلالة خارج وجوده وليس بوجوده اي معنى خارج هذا العالم ، عالم الزمان والمكان ، عالم البيئة والمجتمع والعصر ، بين حرية الانسان والتزامه ، فأن يكون الانسان حراً معناه ان يختار لأنه اذا لم يختار فذلك اما لجبن او عجز . في كلتا الحالتين فهو غير حر . وان يختار فمعناه ان يلتزم الانسان هو بمعنى من المعاني ان يندمج .

أولاً : أهمية البحث :- تتنطق أهمية البحث في تقديم مقارنة معرفية للفكر السياسي عند محمد عابد الجابري ، عبر المداخل الاساسية التي تمركزت حولها تنظيراته الفكرية في المجال السياسي ، حيث يبين البحث هذه المقاربة الفكرية وما شغلته من موقع متميز في

الساحة الفكرية العربية , ونسلط الضوء على اهمية الفكر السياسي الذي انبثق عن المفكر الجابري , والتيار السياسي الذي مثله هذا المفكر .

ثانياً : اشكالية البحث :- تتجسد إشكالية البحث في أن المفكر محمد عابد الجابري حاول أن يوائم بين الأصالة والمعاصرة ، من خلال تكيف التراث بمستجدات العصر، إلا أنه أصطدم بواقع الهوة بين النظرية والتطبيق ، والواقع المعاش بسبب ماتعاني منه المجتمعات العربية المعاصرة من فوضى فكرية وايدولوجية ، وبالتالي أثر ذلك على بعض أفكاره التي أتمت بالغموض ، وصعوبة الطرح الفكري الذي طرحه من خلال افكاره .

ثالثاً : فرضية البحث :- ان المقاربة الفكرية السياسية التي قدمها محمد عابد الجابري حاولت المواءمة بين الموروث العربي الإسلامي مع التنظير الغربي ، ومن ثم إعادة تقييمها من جديد ، وتحليل مضمون الافكار والطروحات التي وازنت بين الأصالة والمعاصرة.

رابعاً : منهجية البحث :- لقد اعتمد البحث المنهج التحليلي ، وهذا المنهج بمثابة المرشد و الدليل الذي استرشد به الباحث للوصول الى النتائج والاهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف اسس المنهج وعناصره وخطواته للوصول الى نتائج مرجوة .

خامساً : هيكلية البحث :- ولأجل الاحاطة بتلابيب البحث كافة ، فقد جاء بعد المقدمة ، ثلاثة مباحث ، حمل المبحث الاول عنواناً حول العلمانية في فكر محمد عابد الجابري ، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان الديمقراطية في فكر الجابري ، واخيراً برز لنا المبحث الثالث بعنوان الحرية في فكر الجابري . ثم اختتم البحث بخاتمة وقائمة المصادر .

المبحث الاول / العلمانية في فكر محمد عبد الجابري:

تعني هذه المشكلة في الفكر العربي الحديث و المعاصر على انها مشكلة الاختيار بين النموذجين الغربي في السياسة و الاقتصاد ... الخ , وبين التراث كبديل اصيل يلبي ويغطي جميع ميادين الحياة والمعاصرة .لقد عالجت هذه المشكلة عدة اتجاهات , فهناك مواقف معاصرة تمثلها نخبة المجددين والتي تدعو الى تبني النموذج الغربي المعاصر كنموذج فرض نفسه على الانسانية جمعاء , وهناك مواقف سلفية تدعو الى استعادة النموذج الاسلامي كالذي كان قبل الانحراف والانحطاط , وهناك مواقف انتقائية تدعو الى الاخذ " بأحسن " ما في النموذجين الغربي و الاسلامي معاً , ومحاولة ايجاد صيغة تتوافر فيها الاصاله والمعاصرة في ذات الوقت بدأ الخلاف الفكري بادئ ذي بدء حول مصطلح العلمانية الذي طال الجدل والخلاف وحتى الصدام حوله , وفي هذا يقول الجابري : { واننا بإزاء تحليل لغوي لتحميل هذا اللفظ معنى لا مرجعية له في المجال التداولي العربي , هو المعنى الذي تفيده كلمة " لائكية Laicite " باللغة الفرنسية , وكلمة العلمانية " secularization " باللغة الانكليزية , ولان لفظ " العلمانية " لا اصل له ولا فصل في مجالنا التداولي ((= العربي الاسلامي)) , فأنتني افضل الحديث عن " اللائكية " التي هي في معناها المعجمي ذلك النظام الذي يبعد الكنيسة من ممارسة السلطة السياسية او الادارية , وبالخصوص من تنظيم التعليم } .⁽¹⁾ على انه في مقابل مفهوم اللائكية ذي الخصوصية الفرنسية , يختار الكلام على " السيكولارية " التي طبعت التجربة الالمانية والانكلوسكسونية . ومع ان هذا المفهوم لا يختلف في معناه عن اللائكية , فإنه برأيه - الجابري - أكثر مرونة واقل حدة منه ازاء الديني . ولذا , فإذا كانت اللائكية تنص على اقصاء اي سلطة للكنيسة في المجال السياسي او الاجتماعي او التعليمي , فإنه السكولارية تعني ابتداء ضعف الروح الدينية في المجتمع .⁽²⁾ فالنموذج التجديدي في التيار السياسي العربي الحديث والمعاصر ذو الميول الايدولوجية الليبرالية من جهة و الاشتراكية واليسارية من جهة اخرى , كانوا يجنحون الى تعريف العلمانية بأنها فصل الدين عن الدولة , او بأنها حيادية الدولة تجاه العقائد ,

(1) محمد عبد الجابري: " في نقد الحاجة إلى الإصلاح " , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 , 2005 , ص 80 .

(2) محمد عبد الجابري : " الدين والدولة وتطبيق الشريعة " , بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية , ط1 , 1996 , ص 108-114 .

او الذين ينسبونها الى ما يعرف بالروح العلمية والنزوع العقلي في النظر الى العالم وفي تشخيص الامور , غالباً ما يستنبطون في داخلهم عن وعي او عن غير وعي- رؤية تجلوية وتبشيرية بالعلمانية وفضائلها ومزاياها وانها الاكتشاف العقلي الالهى او احد الفتوحات المعرفية المضطرة .⁽¹⁾ وهم يعتقدون ان العلمانية كلمة اطلقت في الاصل على من لا ينتمي الى طبقة الاكليروس - رجال الدين المسيحي - , واريد بها من ينتمي إلى عالم اخر غير عالم رجال الدين والدائرة الدينية , ولكن من ناحية اخرى ما من شك في انها - كمفهوم- انتصرت للعلم والعلماء , كما مثل لها التقدم العلمي بدوره سنداً قوياً في اثناء طريقها او " صيرورتها " نحو التبلور , باعتبارها مفهوماً يقصد به الفصل الدنيوي عن الاخروي , والسياسي الزمني عن الديني الكنيسي , ومن ثم ارتباطها بالعلم " بكسر العين " في مواجهة الاضطهاد الكنيسي للعلماء واعتمادها على العقل الانساني بحسابه المعيار والمقياس في كل الامور المتصلة بحياة الانسان. فقد كان للاكتشافات العلمية والفتوحات المعرفية - الى جانب عوامل اخرى - دور كبير في بلورة مفهوم العلمانية , الذي تبدى تياراً ذهنياً يقوم على حل المشاكل الفكرية والاجتماعية , من خلال الاعتماد على العلوم , ذلك انها تنطلق من ايمانها بأن للعلم قدرة فائقة على تقديم تفسير علمي للأشياء . ويؤكد رواد هذا التيار المناصر و المؤيد للعلمانية انها تبقى بفتح العين عند الاستخدام لان الاصل فيها انها كانت تستخدم في بداية ظهورها للإشارة الى من ينتمي الى هذا العالم , في حين ان ارتباطها بالعلم , انتصاراً ودعماً ومساندة , جاء في مرحلة لاحقة حينما اشتد التنارع بين الكنيسة والعلماء , والذي اشتعل أواره وبلغ مداه مع ظهور محاكم التفتيش , وصكوك الغفران , وغير ذلك من مظاهر شطط رجال الكنيسة وفسادهم .⁽²⁾ ان اشكالية العلمانية التي هي واحدة من الاشكاليات الاكثر جدلاً وتداولاً في الفكر السياسي العربي الاسلامي المعاصر , قد تخللها سوء فهم جلي لدى الاسلاميين والعلمانيين على حد سواء , يظهر في الكيفية التي يعي بها كل من الطرفين للعلمانية : فالعلمانيين قد انزلقوا الى الصراع بمواقف عقديّة تاريخية لا فكاك منها , دونما تنبه منهم الى انهم بهذا يكرسون فكرة الاسلاميين عن العلمانية , ويوفرون مادة دسمة يتكئون عليها في التشنيع على العلمانية واشياعها , ومتوهمين ان بالإمكان استبعاد الاسلام من

(1) محمد عابد الجابري: " اشكاليات الفكر العربي المعاصر " بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية , 1988 , ص 16

(2) المصدر نفسه , ص 18-30 .

دائرة التأثير الاجتماعي والسياسي في عالمنا العربي والاسلامي . اما الفريق الثاني وهم الاسلاميون فهم يسارعون الى القطع بأنها الدسيسة الكبرى التي اقتصمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم وديارهم , ولا يرون فيها سوى نزعة الحادية همها اقصاء الدين من التنظيم الاجتماعي والسياسي ليحل محله نظام سياسي ملحد , معاد للعقيدة الاسلامية وللأمة وغير ذي صلة بمصادرها الروحية والثقافية . غير ان من المفكرين العرب من لا يوافق ابتداءً على طرح اشكالية العلمانية او " فصل الدين عن الدولة " في السياق العربي الاسلامي , ومن ابرز هؤلاء محمد عابد الجابري الذي دأب منذ الثمانينات على المناداة بضرورة استبعاد شعار " العلمانية " من قاموس الفكر العربي , بسبب انه ينطوي على شحنة غير يسيرة من الاثارة والاستفزاز , واستبداله بـ " الديمقراطية " و " العقلانية " ؛ اللتين لا تعنيان بأي شكل من الاشكال استبعاد الدين و لا معاداته , لكن كلام الجابري هذا قد لقي نقداً حاداً من قبل العديد من الباحثين , فالعلمانية كما يرى " وجيه كوثراني " بوجهيها الفرنسي " laicite " والانكلوسكسوني " secularite " ليست تتحصر في فصل الدين من الدولة كما في فهم الجابري ؛ بل هي موقف أبستمولوجي معرفي , وموقف اجتماعي مدني , والخلط الذي وقع الجابري في برائته , برأي كوثراني , مرده الى " الفهم الغير دقيق ؛ بل احياناً غير سليم , لوضعيتين تاريخيتين : الوضعية الاوروبية المسيحية , والوضعية العربية الاسلامية ذلك انه بعبارات قاطعة وواثقة بالنفس حتى اليقين , يقدم التوصيف الابدي لكل من الوضعيتين : في اوروبا اللاتينية استعملت للدلالة على العداء لرجال الدين و مؤسساتهم وخاصة التعليمية منها , وفي عالم الاسلام لا رجل دين , لا هيمنة دينية , لا وسيط , لا سلطة روحية مختصة ولا سلطة زمنية مختصة ".⁽¹⁾ وهذا من منظور - كوثراني - تبسيط للمشكلة وتسطيح لها , لأنه يختزل التاريخ الأوروبي بقدر اختزاله للتاريخ الإسلامي في صورتين ذهنيتين . وإذ يقر وجيه كوثراني بحق الجابري في أن يجتهد في قراءته للإسلام من أنه لا يعرف الوسطاء , وأنه لا رجال دين كما لا مؤسسة دينية فيه , فإنه يأخذ عليه تعميمه اجتهاده هذا وجنوحه إلى أن فكرة " المؤسسة الدينية " غريبة عن أهل الإسلام , فقد بينت الدراسات الحديثة في تاريخ الاجتماع السياسي الاسلامي أن ثمة مؤسسات دينية وعلاقات معقدة وملتبسة بين الدين والدولة والشريعة , كما رصدت هذه الدراسات نزوعاً ظاهراً

(1) لمزيد انظر : وجيه كوثراني : " الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل , دراسات في البحث والبحث التاريخي " , بيروت , دار الطليعة , ط1 , 2000 , ص ص 192-193 .

لدى الدولة الإسلامية " الدولة السلطانية المتأخرة " إلى مصادرة الدين وتقنينه في مؤسسات ، أبرزها مؤسسة مشيخة الإسلام ، وهو ما ظهر في الدولة العثمانية . ثم أن انعدام وجود " كنيسة " في التاريخ الإسلامي لا يعني أنه لم توجد " مؤسسة دينية " وللعلماء مواقع وظيفية ، ومؤسسات للفتاوى تحلل وتحرم ، ويتسائل وجيه كوثراني بوجاهة : لماذا الدعوة إلى أستنابات الديمقراطية في البيئة العربية الإسلامية ضرورية وملحة عند الجابري على حين ان العلمانية يجب استبعادها واستئصالها من القاموس العربي بسبب عدم واقعيتها في المجتمعات العربية الإسلامية ؟ ثم من يقرر ما هو عقلاني او واقعي بالنسبة الى عالمنا العربي الاسلامي ؟ بل اننا اذا ما حذفنا مفاهيم الخطاب السياسي العربي بسبب انتسابها إلى الغرب ؛ فأننذ يكون علينا ان نلغي من هذا الخطاب مفاهيم : القومية ، الديمقراطية ، الاقتراع ، البرلمان ، وفصل السلطات والمواطنة ... الخ وساعتئذ ما الذي سيبقى من الخطاب السياسي العربي ؟ (1)

المبحث الثاني : الديمقراطية في فكر محمد عابد الجابري :

دون الخوض في تعريف الديمقراطية وجذرها وتاريخها ، سوف نستعرض مفهوم الجابري لهذه المفردة حول تصوره لها وكيفية تطبيقها . اذا كانت كل كتابة في الديمقراطية هي كتابة متميزة فأن الفكر يعلن صراحة تحيزه للديمقراطية داعياً الى العمل بها ، والكشف عن اسباب الاستبداد ومركزاته باعتبار الديمقراطية أرث للإنسانية جمعاء . (2) فالديمقراطية من اهم المطالب الشعبية اليوم واكثرها رواجاً ، اذ تلقى اجماعاً على ضرورتها لتحقيق المطالب السياسية بالدرجة الاولى كمطالبة بحرية التفكير والانتماء السياسي ، وحرية تشكيل الاحزاب والقوى السياسية ، والانتخابات... الخ . (3) فهم باختصار يطالبون بالديمقراطية السياسية البرجوازية التي اصبحت في الوقت الراهن رغم عيوبها ضرورة ملحة في الوطن العربي اذ لا يوجد طريق اخر لتحقيق الوحدة العربية غيرها ، لأننا في عصر التكتلات الاقتصادية والاقليمية التي لا يمكن تحقيقها الا

(1) المصدر نفسه، ص 190-195.

(2) محمد عابد الجابري : "العقل السياسي العربي" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990 ، ص 365 .

(3) محمد عابد الجابري : " الديمقراطية وحقوق الانسان " ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 32 .

بأحد الطريقتين , اما عن طريق القوة العسكرية , او بطريق التعبير الديمقراطي الحر .(1) ويقر الجابري ان هناك اختلاف في الرؤى حول الديمقراطية , واختلاف في القراءات , فهناك القراءة السلفية الدينية , وهناك القراءة الاستشراقية الليبرالية , وهناك القراءة اليسارية . تشترك كل هذه القراءات باعتمادها على مبدأ واحد في التفكير هو " قياس الغائب على الشاهد " يبحث عن شاهد , اي عن معلوم يقاس عليه . ان ذلك القياس في نظر الجابري كان موجهاً لانتاج المعرفة الفقهية والنحوية واللغوية بطريقة مقننة تتألف من اربعة عناصر هي : الاصل والفرع والحكم والعلة , فالأصل مثلاً عند المتكلمين كالأية الكريمة في تحريم الخمر , واما الفرع فهو شرب النبيذ مثلاً , واما العلة فهي الاسكار , واما الحكم فهو التحريم . ثم تحول هذا القياس كطريقة مقننة الى حرفة كلامية مهمتها حفظ رأي او هدمه , انها حرفة شبيهة بالمنطق السفسطائي وظيفتها : ان تغلط , وتلبس , وتوهم فيما ليس بحق انه حق وفيما هو بحق انه ليس بحق .(2) ويرى الجابري انه بدأ طرح فكرة " الديمقراطية " كغيرها من الافكار السياسية في الفكر النهضوي العربي الحديث والمعاصر مع انبثاق هذا الفكر , نتيجة الاحتكاك مع اوربا ابتداء من اوائل قرن التاسع عشر . وعلى الرغم من التحفظات والمخاوف التي اثارها تبني شعارات النهضة الاوروبية لدى اوساط الحكام و رجال الدين في الامبراطورية العثمانية , وداخل الولايات العربية نفسها , فإن رواد الفكر السلفي الاصلاحى لم يترددوا في قبول هذه الفكرة من خلال معادلتها بفكرة " الشورى " الاسلامية , مؤكدين بذلك ان الديمقراطية ليست شيئاً جديداً على الاسلام , بل هي من صميم اسسه ومقاصده , وانها كانت من عوامل نهضته الاولى , وبالتالي لا بد ان تكون من اسباب نهضته الثانية المنشودة . ومع ذلك فلا بد من التنبيه هنا الى رواد السلفية الاصلاحية اذا كانوا قد "عادلوا" بسرعة بين "الديمقراطية" و" الشورى " فأنهم لم يتمكنوا من ان يعطوا مضموناً ايجابياً واضحاً لمقولة الشورى الاسلامية في خطابهم , بل اكتفوا بتعريفها بالسلب , الشيء الذي ينسحب كذلك على تصورهم لـ " الديمقراطية " . كانت الشورى او الديمقراطية في الخطاب السلفي الاصلاحى ولا زالت تعني شيئاً واحداً هو غياب "الاستبداد المطلق " الذي يعني تصرف الواحد في الكل على وجه الاطلاق في الارادة , ان شاء وافق الشرع والقانون وان شاء خالفهما ,

(1) محمد عابد الجابري: "إشكاليات الفكر العربي المعاصر" , مصدر سبق ذكره , ص161 .

(2) محمد عابد الجابري : "بنيّة العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية" , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 11 , 2017 , ص340-341 .

فيكون اتباع النظام مفوضاً إليه وحده ، ان اردا قام به وان لم يرد لا يؤاخذ عليه ، وهذا في مقابل " الاستبداد المقيد " الذي يعني " استقلال الحاكم في تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون بعد التحقق من موافقتهما على قدر الامكان مع الشرع والقانون ، وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً الا على ضرب من التساهل ، وانما يسمى في عرف السياسيين " توحيد السلطة المنفذة " . الاستبداد المطلق ممنوع شرعاً لان الشرع اوصى بالشورى ، اما الاستبداد المقيد " فهو غير ممنوع في الشرع ولا في العقل ، بل أكدا على وجوبه " انه الشورى بالذات ، الشورى التي تقوم على مناصحة الامراء وهي واجب شرعي " اما " كيفية اجرائها " فهي غير محصورة في طريق معين ، فاختيار الطريق المعين باق على الاصل من الاباحة والجواز . وبالتالي فلا مانع من اجرائها على طريق " الديمقراطية " بأنشاء " مجلس شورى " يتولى النصح (1) . وفي نظر الجابري ان النخبة التقليدية تشكل فما يعرف بـ " رجال الدين او السلفيين الاصلاحيين " وهم يشكلون نخبة حقيقية قائمة بالفعل لانهم ايضاً يشرعون للمستقبل ولو بالدعوة الى العودة الى الماضي والحفاظ على الاصاله (2) . ان هذه النخبة تربطها علاقه جيدة و وطيدة مع الجماهير الشعبية ، حتى وان كانت هذه الرابطة ليست موجودة فأنها قادرة على ايجادها في وقت وجيز جداً ، وبأيسر السبل . وان هؤلاء لا يرفضون المعنى العام للديمقراطية لكنهم يفضلون ويصررون على التعبير عنها بـ " الشورى " دارسين في نفس الوقت العلاقة بينهما (3) . وتعتقد هذه النخبة ان فلسفة الديمقراطية القائمة على حكم الشعب او بواسطة ممثلين عنه هي ليست على قدم المساواة مع حكم الله تعالى ، ولكن هي - الديمقراطية - هي بمقابل استبداد الطغاة اي آلية كفيلة ناجحة لاجتثاث جذور الاستبداد وإعطاء الجماهير فرصة لانتقاط الانفاس في مواجهة الوان الاستبداد القائمة ، فإذا كان التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع الديمقراطية (4) فبعد الاحتكاك بالغرب والاطلاع على فكره الليبرالي وعلى ما حققه من نجاحات في العصر الماضي

(1) لمزيد انظر : محمد عابد الجابري " الخطاب العربي المعاصر " دراسة تحليلية نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 5 ، 1994 ، ص 84-85 .

(2) محمد عابد الجابري "الديمقراطية وحقوق الانسان" مصدر سبق ذكره، ص 34 .

(3) المصدر نفسه ، ص 35 - 36 .

(4) محمد عابد الجابري : " الدين والدولة وتطبيق الشريعة" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ،

, عمد فريق من المفكرين وخاصة من يطلق عليهم اسم السلفيون " الاصلاحيون عمدوا الى البحث عن كل مفهوم من المفاهيم الليبرالية الاوروبية عما يوازنه او يقاربه في " الفكر العربي الاسلامي القديم " فتوصلوا الى مطابقة او على الاقل مقارنة مفهوم " الديمقراطية " الاوروبي بمفهوم " الشورى " الاسلامي , وما دعوات الطهطاوي ومحمد عبدة وعبد الرحمن الكواكبي الا ترجماناً لذلك . (1) انها احدى المقومات التي بني على اساسها الماضي , فالعلاقة بين الماضي والمستقبل لدى هذه النخبة لها طابع خاص , لان الحاضر عندها غير حاضر ليس لأنه مرفوض بل لان الماضي يبقى حاضراً لأنه يمتد ليشمل المستقبل ويحتويه تأكيداً للذات ورد الاعتبار اليها كحتمية تفرضها مواجهة التحدي الحضاري الغربي بجميع اشكاله وابعاده . (2) لذلك اشتغل افراد هذه النخبة على أحياء التراث والعمل على استقراره في اطار قراءة ايدولوجية اساسها بناء المستقبل المنشود بالاعتماد على الماضي والبرهنة على ان ما تم في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل ايضاً . لقد لبس هذا التيار في بداية نشاطه حركة دينية وسياسية اصلاحية متفتحة يفوقها جمال الدين الافغاني وتلميذه محمد عبده , وهي حركة تدعو الى التجديد و ترك تقليد التراث المنحدر في عصر الانحطاط , والتحذير في ذات الوقت من الذوبان في الفكر الغربي . اما التجديد فيقصدون به بناء فهم جديد للدين عقيدة وشريعة بالرجوع الى مصادر التشريع الاسلامي مباشرة ومحاولة تحيينه اي جعله معاصراً لنا واسباساً لنهضتنا وانطلاقتنا . (3) فالمنهج السلفي اثناء معالجته للقضايا الايدولوجية , كالتراث والفكر المعاصر وقضايا التربية والتعليم يتخذ شكلاً انتقائياً يسعى الى تأكيد الذات اكثر من سعيه الى شيء اخر , فهو خطاب يمجد الماضي ويحاول تأكيد الذات , اي ذات الماضي ومحاولة بناءه بإنفعال تحت تأثير الانحرافات التي يشهدها العصر , ومهمتها الأساسية القيام بعملية الانتقال وإلا انسلخت عن هويتها . (4) ويرى الجابري ان زعماء الجيل الاول حاولوا اقامة علاقة بين الثقافة الاسلامية والاوربية

(1) محمد عابد الجابري : " الديمقراطية وحقوق الانسان " , مصدر سبق ذكره , ص 40-41 .

(2) محمد عابد الجابري : " نحن والتراث - قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي " , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 2 , 2018 , ص 13 - 15 .

(3) المصدر نفسه , ص 13 .

(4) المصدر نفسه , ص 42 .

وعملوا على مد الجسور بين المرجعيتين من خلال محاولة التوفيق والمطابقة بين المصطلحات , كمحاولة المطابقة بين الديمقراطية والشورى , وهي عبارة عن حيلة دبلوماسية لطمأنة المتشددین من " علماء الدين " , ولطمأنة الحكام ايضاً بأن الدعوة الى الديمقراطية لا تعني ادخال بدعة , وما هي الا اسم يطلقه الغربيون على مفهوم معروف سبق للمسلمين العمل به الا وهو مصطلح " الشورى " .⁽¹⁾ انها عبارة عن ممارسة ايولوجية تهدف في نفس الوقت الى الارتفاع بمستوى الثقافة العربية وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر , والتأكيد على ان كل المشاكل التي تعترضنا توجد لها حلول في تراثنا العربي الاسلامي , فالمشكلة ليست في فقرة بل في كيفية فهم هذا التراث . لذلك عمد المفكرون في هذه المرحلة الى تأكيد على ضرورة الاخذ بمبدأ الشورى لمواجهة الطغيان المطلق المحرم شرعاً وقانوناً . ولكن لا تقف بوجه الاستبداد المقيد الذي هو حلال شرعاً وهو ما تجسد في فكرة " المستبد العادل" وهو سلوك يجمع بين الاستبداد والعدل , فالشورى في مضمونها التراثي لا تقوم بديلاً عن الاستبداد المقيد الذي يعني استقلال الحاكم في تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون بعد التحقق من موافقتهما على قدر الامكان , وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً إلا على ضرب من التساهل , وانما يسمى في عرف السياسيين " توحيد السلطة المنفذة " حيث تقوم الشورى ضد الاستبداد المطلق الممنوع شرعاً لان الشرع اوصى بالشورى .⁽²⁾ ويطرح الجابري تياراً ثانياً ظهر على الساحة الفكرية العربية المعاصرة حمل اسماً بالنخبة العصرية النهضوية , حيث يمثل هذا التيار كل الذين يعتبرون الديمقراطية ضرورة ملحة , وهم اقلية من الذين تأثروا بالغرب الليبرالي وباقتصاده وانبهروا بثقافته وتشبعوا بها , واختاروه مكاناً للجوئهم السياسي اذا ما تعرضوا الى الاضطهاد الفكري والسياسي والاجتماعي , فالغرب اذن يمثل المؤسس الحقيقي لوعيهم الحضاري والسياسي . ان تلك النخبة تشرع للمستقبل وتتكلم باسم الجميع لكنها في رأي الجابري لا تربطها علاقة عضوية بالمجتمع الذي تدعي دفاعها عنه وتخدم مستقبله وتفكر في محنته , وهي ثغرة خطيرة تعاني منها هذه النخبة , فهي تعاني من غياب علاقة عضوية و روحية مع الشريحة الكبيرة من الشعب سواء في ميدان السياسة او الاجتماع او الثقافة وربما حتى في ميدان الروح والعقيدة , فكيف يمكن لها

(1) محمد عابد الجابري : " الديمقراطية وحقوق الانسان " , مصدر سبق ذكره , ص 41-42 .

(2) محمد عابد الجابري : " الخطاب العربي المعاصر " , مصدر سبق ذكره , ص 84 .

النجاح وعناصر التفرقة لديها أكثر من عناصر الوحدة والتلاحم مع الشعب الذي يمثل قوام الديمقراطية , إذ ترجع اليه الكلمة الاولى في المحافل الانتخابية . (1) ويرى الجابري ان هذه النخبة العصرية النهضوية تؤمن بأفكار منافية للواقع العربي المعاش , فمثلاً من ذلك انهم تأثروا بنظرية داروين في التطور والنشوء والارتقاء " التي كانت اساساً شيدت عليه نظريات فلسفية واجتماعية في اوربا فأخذت تلك النظرية بكل حمولتها الايدولوجية لتطبق في الساحة العربية , فبنيت عليها اراء سياسية واجتماعية اعتبرت الاساس العلمي الكفيل بتحقيق النهضة والتقدم للعرب اذا ارادوا ذلك . (2) وكذلك الحال بالنسبة الى الديمقراطية فقد اخذت وتؤخذ اليوم كشرط اساسي للتقدم والعمل على احلالها في البيئة العربية , لكن المفارقة تكمن في ان اوربا وصلت للديمقراطية بعد نضال طويل , فهل يمكن تجسيدها في لحظة قصيرة كما تطمح الى ذلك النخبة النهضوية . (3) ان هذه النهضة الاستشرافية تنظر الى التراث العربي الاسلامي من الحاضر الذي تحياه , وبالتالي كأساس لكل مستقبل ممكن , فهو اتجاه يعتمد منهجه على معارضة الثقافات وقراءة ثقافة بثقافة اخرى ورد كل شيء الى اصله . (4) لكن الجابري له رأي مخالف فحتى وان سبقنا الغرب بتجربته وبنضاله الطويل نحو الديمقراطية , ورغم العناصر الكثيرة الموجودة بيننا وبينه في جميع المجالات في مجال الفكر، الاقتصاد ، والتصنيع ، فليس معنى ذلك ضرورة اتباع نفس السبيل التي سارت عليها اوربا , وان يدوم نضالنا نفس الفترة التي استغرقها نضالها , إذ يمكننا ان نختصر الطريق اليها . (5) والسبيل الى ذلك حسب رأيه يتمثل في الاستفادة من التجربة الاوربية لكي نلحق بالركب الحضاري كفاعليين منتجين وليس كمجرد منفعلين ومستهلكين . ويبدو ان الجابري متحمساً لهذا الاتجاه , مع مناداته ببعض الاصلاحات والمراجعات , عندما يؤكد بأن المنطق والعقل يؤيد الديمقراطية ويؤكددها على انها اصبحت اليوم ضرورية للبيئة العربية كأساس لتحقيق التقدم والحفاظ على الوجود العربي ذاته . (6) لذلك يجب

(1) محمد عابد الجابري: "اشكاليات الفكر العربي المعاصر" , مصدر سبق ذكره , ص 72 .

(2) محمد عابد الجابري: "الديمقراطية وحقوق الانسان" , مصدر سبق ذكره , ص 47 .

(3) المصدر نفسه ص 47.

(4) محمد عابد الجابري : " نحن والتراث" مصدر سبق ذكره , ص 14 .

(5) محمد عابد الجابري , " الديمقراطية وحقوق الإنسان " , مصدر سبق ذكره , ص 48 .

(6) المصدر نفسه , ص 48 — 49 .

ان نأخذ الواقع العربي بعين الاعتبار كمرجعية من مرجعيات الفكر العربي المعاصر حول الديمقراطية لأنه يمثل التربية والمناخ اللذين سيحتضنان الديمقراطية . ان الواقع العربي لم يعرف الديمقراطية طوال تاريخه كما انه لم يعهد الظروف والتطورات التي افرزت الديمقراطية في اوربا كفكر و مؤسسات , بل العكس لقد عاش واقعا ظروف مختلفة تماماً عن تلك التي شهدتها اوربا . ففي اوربا ظهرت الديمقراطية بعد تفكك النظام القبلي والعشائري و ظهور دولة - المدينة وفكرة الوطن عند اليونان . اما عند الرومان فعندما ظهرت المسيحية في امبراطوريتهم، اصبحت تنافس الامبراطور سلطته . كما شهدت صراع بين الاقطاعيين والاقطاعي الكبير الذي كان يحكم باسمهم , فأسفر عن هذا الصراع عن قيام مجالس تمثيلية محلية وعامة كانت تحد نوعاً ما من سلطة الحاكم الملك او الامبراطور , واستمر الصراع الى حدود القرون الوسطى , فقام صراع ديني ومدني ادى الى تحييد سلطة رجال الدين الذين كانوا يحكمون بأسم الدين . اما في العصر الحديث ومنذ القرن السابع عشر فقد اشتد الصراع ضد الاستبداد بالسلطة السياسية خاصة مع ظهور المدن وفئات التجار والصناع كقوة اجتماعية تشكل فيما بعد بما يعرف "بالطبقة البرجوازية " التي تحمل لواء الكفاح من اجل الديمقراطية والقضاء على استبداد طرفين في المعادلة السياسية طرف النبلاء من جهة ورجال الدين من جهة اخرى . اما في الواقع العربي فقد سارت الامور سيراً اخر مغايراً مختلفاً تماماً , فقد ساد فيها الحكم الفردي سواءً كان الحاكم خليفة او ملكاً او اميراً , اذ كان دائماً فردياً سواءً تعين او مبايعة او بواسطة القوة والغلبة . ترسخ هذا الواقع وهذا الاسلوب فأصبح الحكم الامثل عندما يكون في ظل " المستبد العادل " اي الحاكم الفرد الذي لا يظلم والذي يستشير دون ان يكون ملزماً بالأخذ برأي مستشاريه . اننا لا ننظر الى الديمقراطية من خلال تطبيقها في اليونان ولا في الغرب ومدى النجاحات التي حققتها هنا وهناك , ولا في ومدى النجاحات التي حققتها هنا وهناك , ولا في مدى مطابقتها لمبدأ الشورى , ولا كما ينبغي ان تطبق في الاسلام , لكن المشكلة هي كيفية تطبيقها في المجتمع العربي الراهن بأوضاعه وتشكيلاته ونخبه . (1) لقد ادى ذلك الى عجز الذات العربية عن تحقيق استقلالها التاريخي التام سواء على صعيد الوعي او التفكير او السلوك والفعل , فأصبحنا نتيجة لذلك لا نستطيع التفكير في اية قضية من قضاياها إلا من خلال احدي المرجعيتين " التراثية - العصرية " , فيكون نتيجة لذلك فكرنا في واد وواقعا في واد آخر، إذ توزعت الذات المفكرة و

(1) المصدر نفسه , ص 37-38 .

الفاعلة بين فكر مغترب في الماضي , أو عند الغير من جهة وواقع مزري من جهة اخرى . فإذا ارادت الذات العربية التحرر وتعيش واقعها الحقيقي وتعالجه بموضوعية وفعالية فما عليها إلا التحرر من المرجعيتين معاً . (1) ان تيارات الفكر العربي سادت تفرض على الناس نوعاً واحداً من الرؤية ومن زاوية واحدة فقط , فهي تقدم لنا مفتاحاً واحداً يفتح جميع الابواب , والمفتاح الذي هو من هذا النوع إما هو مفتاح بوليس و مفتاح لصوص , لذلك فأن نخبنا نتعامل مع الواقع بالقوة اي قوة القوالب الجاهزة تبعاً لما تقرره النظرية سابقاً . لكننا اليوم كما يضيف الجابري في عصر التعددية على الصعيد العالمي وحتى على الصعيد العربي اصبحنا نرى مفاتيح وليس مفتاحاً واحداً لنتأمل به مع واقعنا كعدم قمع التيارات المعارضة حتى وان كان الامر شكلياً . (2) لذلك يرى الجابري ان الانتقال الى الديمقراطية يتطلب إحلال انقلاب تاريخي لم يشهده عالمنا وهو يحتاج الى نفس طويل وعمل متواصل وصبر كبير . ومهما فشلت تجربة الديمقراطية في مكان ما فلا يجب ان نكفر بالديمقراطية بل يجب ان نضاعف مجهوداتنا فالأم التي ترغب في مولود يخرج من رحمها محكوم عليها ان تتحمل غثيان الوحام وضربات الجنين وتقلباته , وكل ما يلزم من الحيلة والحذر وتحمل ما يتلو ذلك من عسر الوضع , واحياناً ولربما هذه حالنا قد يتطلب الامر عملية قيصرية , فالديمقراطية ليست قضية سهلة فهي ميلاد جديد وعسير . (3) فإذا نظرنا الى الواقع العربي وجدناه يعاني عدة مشاكل بإمكانها عرقلة اي مشروع ديمقراطي واولى هذه العراقيل تتمثل في كيفية الانتقال الى الديمقراطية , وهي وليدة لتطور الاوضاع الصناعية الرأسمالية في اوروبا , فكيف نطبقها في مجتمعات تعيش اوضاعاً تنتمي الى ما قبل الرأسمالية وبعضها يعيش تجارب الاقتصاد الاشتراكي ؟! . أما المشكلة الثانية فتتمثل في صعوبة الانتقال من نظام لاديمقراطي الى نظام ديمقراطي لأن ذلك التحول يتخذ احد الشكلين : إما ان يقرر ذلك الحكام انفسهم فيتنزلوا عن سلطتهم بطيب خاطر وهو امر نادر الوقوع ان لم يكن مستحيلاً , واما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل وهذا يحتاج الى قوات ومناضلين من اجل الديمقراطية قادرة على فرضها والحفاظ عليها . (4) فهناك اختارين إما التدرج وذلك

(1) المصدر نفسه , ص567.

(2) لمزيد انظر : محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي , مصدر سبق ذكره , ص 48 .

(3) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الانسان " , مصدر سبق ذكره , ص52 .

(4) المصدر نفسه , ص82 .

يفسح المجال للنشاطات الديمقراطية , حتى تنمو وتترسخ وتهيمن , والعمل من اجل الانتقال الى دولة مؤسسات حقيقية وما يتبع ذلك من فصل للسلطات واعطاء الحقوق والحريات وهذا يتطلب وقتاً طويلاً . أو الاختيار الثاني فيتمثل في حمل الحاكم على التنازل على الحكم تحت ضغط القوى الحية المناضلة , من اجل الديمقراطية وقيمها , وهي لن تستطيع ذلك إلا إذا سلكت سبيل لا ديمقراطي وهو ما يتنافى مع مبادئها ودعواها . كأن تتحول الى قوى ومنظمات سرية ثورية ذات طابع عسكري , أو في صورة غير منظمة تحرك الجماهير للقيام بعصيان مدني وهي ممارسات غير مسؤولة ولا ديمقراطية . لذلك يرى الجابري ان افضل الطرق نحو تحقيق الديمقراطية هي طريقة التدرج لكنها تستغرق وقتاً ومراحل , وهو الشيء الذي قد يؤدي الى تمييع العملية الديمقراطية , إذ لا تعرف المدة التي تستغرقها وهو ما من شأنه ان يؤدي الى التراجع الى الوضعية اللاديمقراطية السابقة . ان التدرج نحو الديمقراطية يعمي نزع امتيازات النفوذ والثروة من طبقة بكاملها قد تكون عبارة عن طائفة أو عائلة أو من الحزب الواحد . وقد تتفطن هذه الطبقة الحاكمة الى المؤامرة التي تحاك ضدها فتعرقل عملية التدرج تلك وتجهضها مرة اخرى؟! وهو ما حدث فعلاً في واقع وتجارب الشعوب اثناء محاولة انتقالها الى الديمقراطية في الكثير من الاقطار العربية وغير العربية . لكن وعلى الرغم من ذلك يجب الاستمرار في الكفاح من اجل الديمقراطية .⁽¹⁾ ويحذر الجابري من الاستعانة بقوات اجنبية لأحداث التحول نحو الديمقراطية , لأن ذلك سوف يملي إرادة الدولة الاجنبية على الدولة الراغبة في الانتقال نحو الديمقراطية ويحل قواتها في تلك الدولة وتتحول المسألة من تغيير نظام استبدادي دكتاتوري الى احتلال , وهذا له شواهد كثيرة . ويقر الجابري ان الديمقراطية ليست بضاعة او نموذجاً جاهزاً يمكن استيراده فهي ممارسة ونتاج محصلة تاريخ وعلاقات وحوار.⁽²⁾ نخلص مما تقدم , ان الجابري يصل الى نتيجة مفادها ان تحقيق الديمقراطية في مثل تلك المجتمعات وبضمنها - مجتمعاتنا العربية - امراً صعباً لكنه ليس مستحيلاً فهي تتطلب الصراع والنضال من اجلها منبهاً إلى ضرورة الايمان بها لأنها وسيلة لإظهار الحقيقة الاجتماعية لأنها مهما كانت نتائجها فهي دروس توعية للشعب من خلال بعض مظاهرها كالحياة البرلمانية , والحزبية وحرية الصحافة ومواسم الانتخابات , إنها فرص توفرها الديمقراطية السياسية لتوعية الجماهير وتجعلهم يناضلون من اجلها , فهذه محطات

1 (المصدر نفسه , ص 82 - 85 .

2 (المصدر نفسه , ص 86 .

تتعلم فيها الجماهير التي تعيش حالة حرمان وركود , وتعرف السبب الحقيقي لتعاستها , فسعادة الفلاحين مثلاً ليست بانتقالهم الى مصاف المالكين الاغنياء "الاقطاعيين" , وسعادة العمال ليست بانتقالهم الى مصاف الرأسماليين لأنهم بكل تأكيد لن يصبحوا اصحاب معامل, وهؤلاء سيبقون دائماً مستغلين , إذ المشكلة ليست في الانتقال من حال الى حال احسن , بل المشكلة عبارة عن قضية اجتماعية مركبة لا يمكن تغييرها الا بنضال هادف تقوده الطبقة الواعية : تمثل في النقابين بالنسبة للعمال , والمتقنين الذين ينتمون الى الطبقة المحرومة ولازلوا يعيشون فيها واندمجوا مع الشعب بعواطفهم وافكارهم وسلوكهم , فهم الذين يقودون ويوجهون الفلاحين من اجل الاصلاح الزراعي والقضاء على الشكل الاقطاعي للاقتصاد , وهم الذين يوجهون العمال لتحسين اجورهم وتأمين المعامل والمصانع والمناجم ووسائل النقل , وهو الطريق الصحيح لتحقيق الديمقراطية الحقة اي الديمقراطية الاجتماعية الا ان هذه الديمقراطية لا يمكن تحقيقها الا في ظل الديمقراطية السياسية , ومن هنا تبرز العلاقة الوطيدة بينهما , فالديمقراطية لا يمكن تحقيقها الا في جو من الديمقراطية السياسية , لأن هذه الاخيرة وسيلة توعية للجماهير بحقوقهم الاجتماعية وبالتالي الحصول عليها , ومن ناحية أخرى أن الديمقراطية السياسية الحقة لا يمكن ان تتحقق إلا في جو من العدل والمساواة والرفاه الاقتصادي أي في ظل الديمقراطية الاجتماعية , فالديمقراطية السياسية وسيلة والديمقراطية الاجتماعية هدف ولا فرق بينهما . (1) يتضح جلياً من خلال هذه الفكرة دعوة الجابري الى تبني الديمقراطية السياسية كوسيلة لتحقيق الحرية السياسية التي تؤدي بطريقة عفوية الى تحقيق الحرية الاجتماعية لأن العلاقة بينهما علاقة تلازم في الحضور , فلا مجال للحديث عن الحقوق الاجتماعية ما لم تكن هناك حرية سياسية .

المبحث الثالث / الحرية في فكر محمد عابد الجابري :

(1) المصدر نفسه , ص 23 .

أننا مع محمد عابد الجابري سوف نجد انفسنا امام مفهوم مختلف للحرية نستطيع ان نتبعه، في ثلاث لحظات فكرية . اللحظة الاولى نجدها في كتابه " رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية " . (1) وفي هذا الكتاب ينتقد قول الباحث عبد الكريم غلاب حيث يفضل هذا الباحث فيه احتفاظ المثقف بحريته في وضع ليبرالي او امبريالي على مثقف يساير وضعا اشتراكيا وهو يتخلى عن حريته في النقد والتوجيه ، اي يتخلى عن ذاتيته . حيث ينتقد الجابري ما يتضمنه، هذا الرأي من وضع للحرية فوق كل اعتبار ، كموضوعة مستقلة عن المكان والزمان او كحقيقة مجردة تسمو على المجتمع الانساني نفسه . ويرى الجابري انه ليس لحرية الانسان دلالة خارج وجوده وليس لوجوده اي معنى خارج هذا العالم الارضي : عالم الزمان و المكان ، عالم البيئة والمجتمع والعصر . وهو يربط بين حرية الانسان والتزامه . فأن يكون الانسان حراً معناه ان يختار لأنه، اذا لم يختار فذلك اما لجبن او عجز . وفي كلتا الحالتين فهو غير حر . وان يختار معناه ان يلتزم وان يلتزم الانسان هو بمعنى من المعاني ان يندمج . (2) ويضيف الجابري ان مهمة المثقف ليست منحصرة في النقد والتوجيه كما يفهم ذلك من كلام عبد الكريم غلاب وانما مهمته النضال الواعي ، مهمة توعية الجماهير وتحريكها و دفعها لتحقيق اهدافها . الوسيلة الوحيدة الفعالة هي وسيلة النضال . وهنا تصبح الحرية وسيلة نضالية تقوم على الاختيار والالتزام تحقيقاً لأهداف مجتمعية . (3) وفي كتاب الجابري " الخطاب العربي المعاصر " يعرض بالنقد الأبنستولوجي المعرفي لمقولة الديمقراطية في فكر عصر النهضة ليتبين ان الطابع الغالب عليه هو القول بالاستبداد المقيد المستند الى الشرع اي "اي المستبد العادل " . ويرى الجابري ان رواد عصر النهضة ربطوا بين مفهوم الديمقراطية و مفهوم الشورى القديم وجعلوه شرطاً للنهضة ولكن بهذا المفهوم المقيد بإرادة الحاكم والشرع ، نتبين هذا عند الطهطاوي والافغاني ومحمد عبده . وهو ينتقد هذه الحدود في فكر عصر النهضة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى مفهوم اخر هو المفهوم القومي للديمقراطية ، ليتبين ما فيه من التباس في محاولة الجمع والتوفيق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، وهو يرى في تطبيقات الفكر القومي ما يمكن ان نسميه بالدكتاتورية القومية . ويتساءل أليست هذه الدكتاتوريات القومية شكلاً اخر من الشعار القديم شعار

(1) لمزيد انظر : محمد عابد الجابري : رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية " ، الرباط ، دار النشر المغربية ، 1985 .

(2) المصدر نفسه ، ص 43 .

(3) المصدر نفسه ، ص 43-44 .

المستبد العادل؟ ويرى الجابري ان العزوف عن القبول بالديمقراطية السياسية منفردة وغير مشروطة بتوفر الديمقراطية الاجتماعية يرجع الى انها تتعارض مع الاهداف القومية الكبرى أي أهداف الوحدة التي يدعو اليها الخطاب القومي . اذ ان الحرية السياسية تفجر مطالب الاقليات العرقية , فضلاً عن المصالح الاقليمية القطرية , وهكذا كان طمس الديمقراطية السياسية لمصلحة هذا التوجيه القومي الشامل .⁽¹⁾ يرى الجابري ان السيطرة في الفكر السياسي ماتزال اذن للخطاب السلفي سواءً أكان في صورة دينية أو قومية ولا سبيل للحرية إلا بالتخلص من الخطاب السلفي وتحقيق ما يسميه " انطونيو غرامشي " بالاستقلال التاريخي العام الذي تفتقده الذات العربية . أن التحرر من النموذج العربي الإسلامي والاوروبي على حد سواء اعني التحرر من سلطتهما السلفية المرجعية بالتعامل معهما نقدياً وتجاوزهما هو شرط نهضتنا .⁽²⁾ أي لا بد من حضور الذات العربية كذات لها تاريخ وفردية وسيرورة خاصة . وفي كتابه " نقد العقل العربي " وفي نهاية جزئه الثاني يعرض الجابري للحظة الثالثة لمفهوم الحرية عنده . وهو يركز في هذه الخاتمة لكتابه على كيفية التحرر من السلطة المرجعية التراثية بالذات , ويضيف الى ما سبق ذكره عن ضرورة التحرر من سلطة نموذج السلف التراثي والاوروبي على حد سواء , فضلاً عن سلطة القياس , ويضيف إلى هذا أن التجديد والتحديث – وهما عنده مرادفان للحرية – انما يتحققان من داخل التراث نفسه وبوسائله وامكانياته الذاتية الخاصة وبالاستعانة بوسائل عصرنا المنهجية والمعرفية ولكن دون فرضها على الموضوع او تطويع الموضوع لقوالها .⁽³⁾ فلا تحديث اذن وهو مرادف للحرية عند الجابري يبدأ من درجة الصفر بل لا بد من الانتظام في عمل تراثي سابق , وهذا العمل التراثي السابق الذي يراه الجابري كنقطة انطلاق للتحديث والتجديد أي للحرية هو المشروع الثقافي الاندلسي المتمثل اساساً في ابن حزم والشاطبي وابن رشد وابن خلدون أي الاتجاه العقلاني التقدمي بشكل عام .⁽⁴⁾ وبالرغم من القيمة الكبيرة لهذا التحليل النقدي للفكر السياسي العربي الذي يقوم به الجابري , وبالرغم من صحة دعواه الى تحرير الفكر العربي تحريراً يتضمن رؤية تاريخية نقدية , إلا أننا نلاحظ ان محددات هذا التحرير

(1) لمزيد انظر : محمد عابد الجابري : " الخطاب العربي المعاصر " , مصدر سبق ذكره , ص 84-95 .

(2) المصدر نفسه , ص 188-189 .

(3) محمد عابد الجابري : " نقد العقل العربي " 1 " تكوين العقل العربي " بيروت , مركز دراسات

الوحدة العربية , 1988 , ص 568 .

(4) المصدر نفسه , ص 569 .

هي محددات أبستمولوجية معرفية بحتة . أي ان التحرير انما يتحقق اساساً بتحرير بنية العقل العربي تحريراً معرفياً . ولا شك أنه خطوة اساسية من خطى التحرير الفكري . ولكن هل يمكن تحرير الفكر بغير تحرير الواقع , وهل يمكن تحرير الواقع بغير تحرير الفكر . أن القضية لا يمكن ان تقتصر على التحرير المعرفي وحده او التحرير الموضوعي وحده , بل هناك تشابك ضروري بين هذين البعدين للتحرير الإنساني . على أن الجابري بدعوته الى الاصطفا في المدرسة الأندلسية قد يوحي بعودة مرة أخرى الى الفكر السلفي القياسي ! وهكذا تكاد تصبح محددات التحرر عنده محددات موضوعية اساساً . وهكذا يتحول الالتزام النضالي الذي بدأت به لحظته الفكرية الأولى إلى التزام عقلاني نقدي معرفي تكاد تكون له الأولوية على الواقع , ان لم يكن مفصلاً عنه . إلا أن الجابري في نهاية الجزء الثالث من كتابه " نقد العقل العربي " وهو الجزء الخاص بالعقل السياسي , يدعو من ناحية الى إعادة بناء الفكر السياسي انطلاقاً من مرحلة الدعوة المحمدية " وامرهم شورى بينهم " ¹ " وشاورهم في الامر " ² " وهو يرى أن تأصيل هذه الأصول في عصرنا الراهن تفرض الأخذ بأساليب الديمقراطية الحديثة التي هي إرث للإنسانية جمعاء . و تتمثل اساساً كما يقول في تحديد ممارسة الشورى بالانتخاب الديمقراطي الحر , وتحديد مدة ولاية رئيس الدولة في حال النظام الجمهوري , مع اسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومات مسؤولة امام البرلمان في حالة النظام الملكي والنظام الجمهوري معاً . وتحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة ومجلس الأمة تجعل هذا الاخير هو وحده مصدر السلطة . ولكن الجابري من ناحية اخرى , يرى ان إقرار هذا النظام الدستوري الديمقراطي وحده ليس بكاف لغرس الحداثة السياسية , ذلك لان العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره بمحددات ثلاث هي القبيلة والغنيمة والعقيدة , اي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة وفي نمط انتاجي معين هو النمط الربوي الذي يرمز اليه بالغنيمة " اي الدخل الغير الانتاجي " , وسيادة العقيدة الدينية . ويرى الجابري أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً واحلال بدائل اخرى معاصرة . وهو في نقده لسيادة هذه المحددات في الماضي انما هو يمهد لنقدها في الحاضر كخطوة ضرورية في كل مشروع مستقبلي . وعلى الرغم ما في حياتنا المعاصرة من تجديد وحداثة , فإن هذه المحددات

¹ (القرآن الكريم ، سورة الشورى ، الآية " 38 " .

² (سورة آل عمران ، الآية " 159 " .

ماتزال مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر ، بل ماتزال طاغية في سلوكنا السياسي والفكري والاقتصادي . ولهذا ففضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن تتحول القبيلة في مجتمعنا إلى لا قبيلة ، اي تتحول القبيلة الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي . وتتحوّل " الغنيمة " الى إقتصاد " ضريبة " اي تحويل الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد انتاجي متنوع وليس احادي الجانب . وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوغمائي ، دينياً كان أم علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي . العالم العربي المعاصر مطالب إذن كما يقول الجابري بنقد المجتمع ونقد الإقتصاد ونقد العقل " المجرد والعقل السياسي " وبدون ممارسة هذه الانواع من النقد بروح علمية سيقى كل حديث عن النهضة والتقدم في الساحة العربية حيث آمال واحلام . (1) وفي الحقيقة ان كتاب " نقد العقل العربي " هو محاولة جادة ورفيعة المستوى لتحقيق هذا المشروع العقلاني النقدي إلا انه في اعتقادنا ان طبيعة العقل العربي قد جبلت على هذه المحددات الثلاثة القبيلة - الغنيمة - العقيدة ، بحيث كل فرد عربي عندما يسأل عن أصله يرد بفخر انه ينتمي الى قبيلة معينة او عشيرة معينة او أسرة معينة ، انطلاقاً من الاعتقاد العربي السائد بأصالة الاعراق ولأن المواطن العربي منذ ولادته وحتى وفاته مطالب بحفظ نسبه وحسبه ، اما بالنسبة للمحدد الثاني -الغنيمة - فلأن اقتصادات البلدان العربية هشّة في واقعها وتعاني من إشكالات وأزمات عديدة فإنها اقتصادات مشوهة قد اضاعت فرصاً كثيرة في تحقيق التحول الحقيقي نحو التنمية والتقدم ، فلا هي اشتراكية حقيقية ولا هي رأسمالية تقوم على إقتصاد السوق على حدة ، ولا هي مختلطة ، وانما عبثية في التوجه تعاني من الهدر الهائل في الثروات والموارد وتعتمد على الاستيراد وتهمل التصنيع والتصدير ، وبالنسبة للمحدد الثالث - العقيدة -فإن المجتمعات العربية من اشد المجتمعات الإنسانية تزمناً وتشدداً عندما تؤمن بعقيدة معينة سواءً أكانت العقيدة دينية أم علمانية. فالفرد العربي بطبيعته يؤمن بأفكار و ايديولوجيات دينية أو علمانية ، ومستعد أن يضحي بحياته من اجل ايمانه بتلك العقيدة او الايديولوجية . فمطلب الجابري في هذا المحدد بالذات غير واقعي بالمرّة لان العقيدة هي ما عقد القلب عليها وهي من الصعوبة بمكان الانفكاك عنها . نستخلص مما تقدم ، ان الجابري اراد ان يوضح لنا

(1) للمزيد انظر : محمد عابد الجابري : "العقل السياسي العربي محدداته وتحليلاته " ، بيروت ، مركز

دراسات وحدة العربية ، ط4 ، 2000 ، ص57-68 .

طبيعة الحرية ومفهومها ودورها في الحياة العربية سواءً السياسية أو الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية , مجتهداً في طرح العديد من الافكار لعلها تكون عناوين لمرحلة قادمة .

الخاتمة

سعى هذا البحث الى تقديم مقارنة تحليلية عامة للفكر السياسي عند المفكر المغربي محمد عابد الجابري , الذي يعد من اكثر المفكرين العرب إثارة للجدل , وهو ما دفع الباحثين في العديد من الدول العربية لإعادة قراءة فكره في المجالات التي كتب فيها وعنها , لقد مثل الفكر السياسي لمحمد عابد الجابري احد نماذج الفكر السياسي التصحيحي القائم على تصحيح وتجديد حالة التراث , ولكن بسياق إيجاد حل لإشكالية الاصاله والمعاصرة والتي عنيت هذه المشكلة في الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر على انها مشكلة الاختيار بين النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة... الخ , وبين التراث كبديل اصيل يلبي ويغطي جميع ميادين الحياة المعاصرة . حيث عمد المفكر الجابري في هذا الاساس ان يبني منظومته الفكرية ومتبنياتها الفلسفية لتكون جسراً يوصل لمفهوم الديمقراطية التي اعتبرها إرث للإنسانية جمعاء , والتي تتلاقى مع مفهوم الحرية الذي بحثها في أغوارها وأعتبرها الشكل السياسي الانجح من غيرها , ليبين في التالي المحددات التي بني عليها العقل السياسي العربي والتي شكلت مهددات وعوائق امام الحداثة والتجديد وهما مرادفان للحرية عنده . ومن الحري تأكيده هنا ان دراسة فكره السياسي يشكل فرصة للاطلاع على مفكر مهم في الدراسات العربية المعاصرة , رغم ماله من تأثير خفي احيانا , وظاهر احيانا أخرى على فكر بعض من المفكرين العرب المعاصرين.

قائمة المصادر

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

- 1) محمد عابد الجابري: " في نقد الحاجة إلى الإصلاح " , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , ط1, 2005 .
- 2) محمد عابد الجابري : " الدين والدولة وتطبيق الشريعة " , بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية , ط1 , 1996.
- 3) محمد عابد الجابري: " اشكاليات الفكر العربي المعاصر " بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية , 1988 , .
- 4) محمد عابد الجابري : "العقل السياسي العربي" , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1990.
- 5) محمد عابد الجابري : " الديمقراطية وحقوق الانسان " , بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية .1997.
- 6) محمد عابد الجابري : "بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية" , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 11 , 2017.
- 7) محمد عابد الجابري : " الخطاب العربي المعاصر " دراسة تحليلية نقدية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 5 , 1994.
- 8) محمد عابد الجابري : " الدين والدولة وتطبيق الشريعة" , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , 1996.
- 9) محمد عابد الجابري : " نحن والتراث – قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي " , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط2 , 2018 .
- 10) محمد عابد الجابري : رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية " , الرباط , دار النشر المغربية , 1985 .
- 11) محمد عابد الجابري : " نقد العقل العربي "1" تكوين العقل العربي " بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1988.
- 12) محمد عابد الجابري : "العقل السياسي العربي محدداته وتحليلاته" , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط4 , 2000.
- 13) وجيه كوثراني : " الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل , دراسات في البحث والبحث التاريخي " , بيروت , دار الطليعة , ط1 , 2000.